جرس إنذار... لماذا كثرت الاستقالات من العمل الحكومي؟

ظاهرة استقالات بين عمال اللاذقية.. واتحاد العمال يطالب بتحسين أوضاعهم

اللاذقية – عبير سمير محمود

تزداد ظاهرة تقديم عمال من اللاذقية استقالتهم من المديريات التي يعملون بها بهدف البحث عن عمل آخر بأجر يوازي نوعاً ما المصروف الشهري الذي بات يتطلب ما يزيد على ٤ أضعاف راتب أي موظف حكومي.

ويرى عدد من الموظفين في قطاعات عامة أن الراتب لم يعد يلبي حاجة أي عائلة مهما كان عدد أفرادها صغيراً، مشيرين إلى أن ١٠٠ ألف ليرة كل شهر لا تغطي المصاريف المنزلية بدءاً من الطعام إلى الأدوية والفواتير إلى غيرها من الأمور الأساسية بعد الاستغناء عن الكماليات بشكل تام.

ويبحث موظفون بشكل يومي سواء كانوا جامعيين أو من فئات أخرى، عن أعمال إضافية (بعد دوامهم الرسمي) للحصول على مبالغ مالية لتغطية نفقات يرونها أساسية، كتغطية أجور الدروس الخصوصية لأبنائهم وخاصة من طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية، بعد أن باتت ذات تكلفة مرتفعة تصل إلى أكثر من مليون ونصف المليون ليرة لمنهاج التاسع وزيادة قليلاً عنه لتكاليف منهاج البكالوريا. جميعها عوامل أدت إلى تفكير عدد كبير من الموظفين بالاستقالة من العمل في القطاعات الحكومية لتدني أجورها مقارنة بأجور القطاع الخاص التي «تسند قليلاً»، كما ذكر أحد العمال، مطالباً بإعادة النظر برواتب العمال وتحسين واقعهم المعيشي قبل خسارتهم.

حول ظاهرة الاستقالات العمالية، تقول أمين سر اتحاد العمال في اللاذقية ليلى إسبر لـ«الوطن»، إن الظروف المعيشية الحالية وطبيعة العمل الصعبة وقلة الحوافز الإنتاجية تدفع العمال للبحث عن وسيلة عمل أخرى لا تكلف أعباء كثيرة وخاصة ما يتعلق بوسائل النقل التي تزيد من عنائهم وضغوطهم بشكل عام.

وبينت إسبر أن نحو ٥٣٥ عاملاً بقطاعات مختلفة تابعين لنقابات العمال تقدموا بطلبات استقالة مؤخراً من أعمالهم، نتيجة أسباب عديدة، ولكن تم رفض الطلبات لحاجة المؤسسات لهم وخاصة العمال الفنيين منهم، مبينة أن أعلى نسبة تقديم طلبات استقالات هي في المؤسسات الإنتاجية كشركات الغزل حيث ٢٣٠ عاملاً تقدموا بطلب استقالة، و١٤٩ عاملاً من مؤسسة التبغ، و٣١ عاملاً من مديرية الصحة، و٥٨ عاملاً من الزراعة، و٢١ عاملاً من الموارد المائية، و٢١ عاملاً من البلديات وآخرون.

وذكرت أمين سر فرع الاتحاد أن بعض العمال يبحثون عن أعمال قريبة من أماكن سكنهم وفي قراهم بسبب أزمة النقل وتكلفة الوصول إلى عملهم، ليضطر العمال إلى التفكير بالاستقالة وتخفيف الأعباء والمصاريف بهذا الخصوص.

وقالت إسبر: إننا كاتحاد ومن خلال مطالبتنا مع الاتحاد العام للحكومة بتحسين طبيعة العمل والحوافز الإنتاجية، ونتيجة جهود مبذولة صدر نظام الحوافز الجديد ومن الممكن أن يصبح أجر عمال الإنتاج نحو ٣٠٠ بالمئة وأن يعدلوا عن الاستقالة، مشيرة إلى أن نظام الحوافز يعطي تفاؤلاً بأن يحصل العامل ما يقارب ٣ رواتب غير رابته وبالتالي يصبح أجره أفضل من أي أجر في عمل آخر وعليه تتراجع ظاهرة الاستقالات.

وأردفت أن هناك دراسة جديدة لطبيعة العمل لإعفاء الحد الأدنى من الأجور من ضريبة الدخل إضافة لدراسة المكافآت والعلاوات الربعية لتكون لكل العاملين، معتبرة أن هذه ستكون نقلة نوعية بما يخص وضع العمال بمؤسسات وقطاعات الدولة.

وأشارت أمين سر اتحاد عمال اللاذقية إلى ضرورة تعديل جدول الأجور والرواتب بما يتناسب مع الوضع الحالي ليصبح الدخل متناسباً مع الإنفاق، في ظل التضخم المعيشي الحاصل بالوقت الحالي.

من جهة ثانية كشفت إسبر عن أهمية تشميل عمال بعض القطاعات ضمن المهن الشاقة والخطرة، مبينة أن هناك تقريراً تفتيشياً يفيد بتشميل عمال من منشأة نبع السن ضمن الأعمال الخطرة بسبب تعرضهم لمواد الكلور، وذلك وفقاً للجنة الصحة والسلامة المهنية والتأمينات الاجتماعية.

وحول رؤية فرع الاتحاد لتحسين مستقبل العمال، قالت إسبر: نحن صوت العمال ونراعي مشاكلهم وهمومهم ونتعاون مع الحكومة لتحقيق الأفضل لهم وفق الإمكانيات، فالعمال هم الرديف الثاني للجيش الباسل ولولا العمال ما صمدنا حتى الآن، ونتمنى من الحكومة إصدار القرارات اللازمة للنهوض بالواقع العمالي بما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي للعامل بشكل عام.

الصومال... مقصد الأطباء السوريين !!

مدير الصحة: الوزارة لا توافق على الاستقالة إلا لمن تجاوزت خدمته ٢٢ سنة

مدير التربية: المستقيلون من كبار السن ولدواعٍ صحية

حماة - محمد خبازي

بين مصدر في نقابة الأطباء بحماة لـ«الوطن»، أن حماة تعاني من ظاهرة نزف بالأطباء، والمتمثلة في هجرة الأطباء بمختلف اختصاصاتهم ولاسيما بعد تزايدها خلال الآونة الأخيرة في ظل الغلاء المعيشي وتدني الأجور.

وبين أن «الصومال» باتت مقصداً للعديد من أطباء المحافظة وغيرها.

وذكر أن عدد الأطباء المسجلين في فرع النقابة بلغ حتى بداية العام الجاري، نحو ٢٠٤٨ منهم ١٣٣٧ طبيباً و٧١١ طبيبة داخل القطر، وهناك أكثر من ٥٧٣ طبيباً خارج القطر منهم ٤٢٨ ذكور و١٤٥ إناث.

وعزا المصدر نزف الأطباء وهجرتهم من المحافظة للعديد من الدول العربية والأجنبية، إلى النظام الضريبي للأطباء المجحف جداً، وإلى تدني أجورهم سواء بمشافي القطاع العام أم بعياداتهم الخاصة. ولفت إلى أن قلة قليلة من الأطباء ما زالت قادرة على الصمود في ظل الغلاء المعيشي وتدني الأجور، عدا عن معاناتهم في عياداتهم من عدم توافر الكهرباء والمحروقات.

وأما مدير الصحة أحمد جهاد عابورة، فبيَّن لـ«الوطن»، أن الأطباء والعاملين بالقطاع الصحي العام، لا توافق الوزارة على استقالتهم إلا لمن تجاوزت خدمته نحو ٣٢ سنة فما فوق.

وأوضح أن أصحاب الاختصاصات النادرة لا توافق الوزارة على طلبات استقالتهم، وهذه المسألة مضبوطة بقرارات وتعليمات وزارية لا يمكن تجاوزها.

بدوره بين مدير التنمية الإدارية في محافظة حماة حمزة الشامي لـ«الوطن»، أن استقالات الموظفين في دوائر الدولة ومؤسساتها ووحداتها الإدارية، لم تتوقف منذ سنوات طويلة، موضحاً أنها ضمن الحدود الطبيعية.

وذكر الشامي أن أكثر طلبات الاستقالة التي ترد للمديرية بالأمانة العامة للمحافظة، هي من التربية والخدمات الفنية والصحة والبلديات. ولفت إلى أن ٩٠ بالمئة من طالبي الاستقالة هم ممن أمضوا نحو ٢٥ سنة بالخدمة، والـ ١٠ الباقية ممن يعمل عملاً حراً ووجد أنه إذا ترك العمل الوظيفي يحسن ظروفه المعيشية بشكل أفضل، ومنهم من يرغب بالاستقالة لدواعي السفر.

> مدير التنمية الإدارية: أكثر الاستقالات من التربية والخدمات الفنية والصحة والبلديات لكنها ضمن الحدود الطبيعية

ومن جهته، بيَّن مدير التربية يحيى منجد لـ«الوطن»، أن نسبة المستقيلين بقطاع التربية لا تشكل ظاهرة لافتة، فهي ضمن الحدود الطبيعية. وأوضح أن معظم المستقيلين معلمون ومعلمات ومدرسون ومدرسات، ومن كبار السن، ويستقيلون لدواعٍ صحية، ومنهم من يستقيل قبل ٣ أو ٤ سنوات من بلوغه السن القانونية وقبل الإحالة للتقاعد. ولفت إلى أن الاستقالات تنفذ مابين الشهر الخامس والثامن من كل عام.

أجور النقل تستهلك أكثر من ثلثي الراتب

٤٠٠ استقالة خلال ستة أشهر وعشرات الطلبات من دون موافقة

السويداء - عبير صيموعة

أكد عدد غير قليل من موظفي المحافظة سعيهم للحصول على الموافقة على طلبات الاستقالة من وظائفهم مبررين طلباتهم تلك بارتفاع أجور النقل التي تستهلك ثلثي الراتب أو أكثر إضافة إلى سعيهم لتأمين متطلبات المعيشة المرتفعة والتي عجز الراتب عن تغطية الجزء اليسير منها.

وبيّن عشرات الموظفين أنه وبهدف وضع حد لمعاناتهم مع وسائل النقل اضطروا لتقديم استقالاتهم إذ يحتاج كل موظف منهم يومياً لثلاثة أو أربعة آلاف ليرة ذهاباً وإياباً، طبعاً في حال كانت وسيلة النقل «سرفيس أو ميكرو باص» وهذا يعني أن دوام عشرين يوماً متواصلة ترغم الموظف الواحد لدفع بين ٦٠ و٨٠ ألف ليرة شهرياً، بينما في حال لم تقم هذه الوسائل بدورها، وذلك بذريعة عدم توافر مادة المازوت، سيضطر العاملون للتوجه نحو سيارات الأجرة، ولترتفع معها تكاليف النقل لتصل إلى أكثر مئة ألف شهرياً.

وأضاف الموظفون: إن مشكلة النقل هي من أكبر المعوقات في متابعة العمل الوظيفي واللجوء إلى الاستقالات التي يمكن تقليلها أو الحد من زيادتها بتأمين نقل جماعي لجميع العاملين في الدوائر الرسمية، واتباع نظام المناوبات بهدف التقليل من أيام الدوام، ليصار إلى تحقيق وفر مالي على الموظفين، أو صرف بدل تنقل لكل عامل مقيم خارج المدينة كمبالغ إضافية في الراتب.

فبقاء الحال على ما هي عليه سيحتم على ذوي الدخل المحدود المُضي قُدماً في طريق الاستقالات، لكونها تُعد الطريقة الأنجع للحفاظ على الراتب بعد أن يصبحوا في عداد المتقاعدين.

رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب أوضح لـ«الوطن» أن أجور النقل التي باتت تستهلك أكثر من نصف رواتب العاملين في القطاع العام تعتبر السبب الرئيسي لازدياد عدد الاستقالات.

يضاف إليها الرغبة في الهجرة لتحسين مستوى المعيشة في ظل الدخل المحدود حيث لم يكن أمام الموظفين أي خيار آخر سوى التقدم باستقالاتهم، ليصل عدد المستقيلين بحسب إحصاءات النصف الأول من العام الحالي إلى نحو ٤٠٠ موظف في جميع المؤسسات على حد سواء باستثناء القطاع التربوي الذي لا يدخل ضمن تبعية الاتحاد ولا علم له بعدد الاستقالات ضمنه رغم إشارة المعنيين إلى وجود استقالات عديدة إضافة إلى عشرات طلبات الاستقالة التي تم الموافقة عليها حتى تاريخه.

وأشار إلى أنه تم لمس أعلى نسبة للاستقالات ضمن النصف الأول من العام الحالي في القطاع الصحي.

وأكد أيوب أن مسلسل الاستقالات لم ينته والحبل على الجرار، وهذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى إفراغ المؤسسات من كوادرها العمالية.

لافتاً إلى أنه بالنسبة للنقل الجماعي فقد قام الاتحاد بالمطالبة والسعي لتأمينه لجميع الموظفين العاملين ضمن القطاعات العامة وما زال الاتحاد بانتظار وزارة المالية لرصد الاعتمادات المطلوبة لأن عدم رصدها أدى إلى عجز الاتحاد عن التعاقد مع أي وسيلة نقل لزوم نقل العمال، الأمر الذي أبقى الواقع على ما هو عليه.

٣٠٠ استقالة منذ بداية العام بالقنيطرة.. وكثيرون بانتظار الموافقة على استقالاتهم

١٠٠ ألف ليرة وسطي رواتب القطاع العام وأجرة قطاف الفواكه بـ٢٥ ألف ليرة يومياً

رئيس اتحاد عمال القنيطرة: إذا لم تتحسن الرواتب سيتم إفراغ الجهات العامة من الكفاءات

القنيطرة - خالد الخالد

رأى رئيس اتحاد عمال القنيطرة أحمد سعدية أن الأسباب التي تدفع العاملين في الجهات العامة لتقديم استقالاتهم هو البحث عن مصدر دخل جديد يغطي تكاليف المعيشة المرهقة وبسبب ضعف الرواتب وغلاء المعيشة وعوامل أخرى كأزمة النقل وصعوبة الوصول إلى العمل ودفع مبالغ كبيرة لقاء ذلك، لافتاً إلى أن بعض المديريات ليس لها مبيت للعاملين.

وأوضح سعدية أن عدد العاملين الذين قُبلت استقالتهم وتم صرف استحقاقاتهم من صندوق التكافل الاجتماعي لهذا العام وحتى تاريخه نحو ٣٠٠ عامل وأغلبيتهم من قطاع التربية، إضافة إلى ١٠ بالجهات التابعة للإدارة المحلية و١٠ بمؤسسة المياه و٢٥ بمديرية الزراعة (تقاعد واستقالات) والباقي من جهات عامة ثانية، مشيراً إلى أن المعلمين والمدرسين لا يقبضون أي استحقاقات مالية من اتحاد العمال وإنما من نقابة المعلمين وهي المنظمة التي يتبعون إليها، إنما عمال الفئة الثالثة وما دون تحت مظلة نقابات اتحاد عمال القنيطرة.

وأشار رئيس اتحاد عمال القنيطرة إلى معاناة الجهات العامة من نقص وتسرب الكوادر والكفاءات، إضافة إلى الاستقالات الكثيرة التي ستفرغ القطاع العام من الكوادر الفنية والخبيرة، حيث إن بعض الجهات عدد كوادرها على عدد أصابع اليد الواحدة كالصناعة والاستثمار والبريد والمصرف العقاري والتوفير والتسليف، كما أن الجهات الخدمية والتربية تعاني بشكل لافت نقص الكوادر، فعلى سبيل المثال مديرية التربية تحتاج لنحو ١٠٠٠ عامل بين مدرس ومعلم ومستخدم وحارس وشركة الكهرباء فقدت نصف كوادرها والزراعة وخاصة المهندسين الزراعيين والفنيين والسائقين والمخبز الآلي الذي يعتمد على العقود الموسمية بسبب هروب العاملين للمخابز الاحتياطية والأفران الخاصة التي تدفع يومياً بين ١٥ – ٢٠ ألف ليرة، ويبقى الأهم مشفى أباظة وهو الوحيد بالمحافظة الذي يعاني نقصاً كبيراً في عدد الأطباء الاختصاصيين ومنها الصدرية والكلية وجراحة الأوعية الدموية والتخدير والسكري وغيرها من الاختصاصات الحيوية.

وأكد نائب محافظ القنيطرة حسين إسحاق التواصل مع رئاسة مجلس الوزراء لرفد الجهات العامة بالمحافظة بعدد من الاختصاصات وخاصة الهندسية (مدني، عمارة وغيرها)، نتيجة نقص الكادر وهجرة البعض منهم والاستقالات، مبيناً أنه تم فرز مهندسين اثنين فقط ولم يلتحق أي منهما حيث استنكفا عن الالتحاق بعملهما بالمحافظة، مشدداً على ضرورة دعم المحافظة بعدد كبير من المهندسين ومنها من المهندسين القائمين على رأس عملهم وصولا إلى سن التقاعد، وبالتالي المحافظة ستعاني من غياب الاختصاصات الهندسية الأمر الذي سيعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية بالمحافظة، لافتاً أيضاً إلى معاناة الوحدات الإدارية من عدم وجود مهندسين ومراقبين فنيين فيها ومحاسبين ماليين وشرطة بلدية، مبيناً أنه يتم تكليف العناصر الموجودة بالعمل بأكثر من وحدة إدارية!

وبدوره كشف رئيس دائرة الشؤون الإدارية بمديرية تربية القنيطرة علي السمور أن المديرية خاطبت الجهات المعنية حول حاجات التربية (عقود) من المدرسين لإدراجهم بالمسابقة المركزية وبكل الاختصاصات والبالغ عددهم ٨٥٩ مدرساً، ومن المعاهد ٧٨ ولكن وزارة التنمية الإدارية لم تلحظ سوى ٦٤ عقد التربية القنيطرة من المدرسين وقدم أوراقه فقط ٦٣، و٨ من حملة المعهد المتوسط.

وأكد السمور أنه تم طلب ٣٠٠ مستخدم ولكن لم يتم الموافقة على الطلب من وزارة التنمية الإدارية لمبررات غير مقنعة ولم يتم إدراج ذلك في المسابقة المركزية، علماً أنه يوجد ٢٠٠ شاغر حقيقي بعدد المستخدمين.

وأشار أخيراً إلى أن عدد الاستقالات التي تم قبولها هذا العام ٢٠٠ بين مدرس ومساعد مدرس ومعلم وإداري، في حين كان عدد الاستقالات العام الماضي ١٤٠.

يذكر أخيراً أن عدد الاستقالات للعاملين، إضافة لمن بلغ السن القانونية بالجهات العامة في محافظة القنيطرة خلال العام الماضي وصل إلى ٦٠٠، علماً أن عدداً كبيراً تقدم باستقالته هذا العام وحتى تاريخه لم يتم الرد أو الموافقة عليها، بسبب تدني الرواتب والأجور والبحث عن فرصة أفضل بالقطاع الخاص الذي تصل رواتبه وحسب الخبرة لنحو ٤٠٠ ألف من دون الحوافز، مع الإشارة إلى أن أجرة عامل بالزراعة لقطاف التفاح والتين نحو ٢٥ ألف ليرة يومياً ولمدة ٧– ٨ ساعات.